

Distr.: Limited
26 March 2019
Arabic
Arabic and English only



اجتماع غرب آسيا الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

بيروت، ٢٦-٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩

مشروع التقرير

المقرر: عبد الله الأنصاري (المملكة العربية السعودية)

إضافة

ثانياً - الاستنتاجات والتوصيات

١- أشارت أمانة اجتماع غرب آسيا الإقليمي التحضيري إلى أن لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية قد حددت على نحو دقيق الموضوع الرئيسي للمؤتمر الرابع عشر وبنود جدول أعماله ومواضيع حلقات العمل التي ستعقد في إطاره، وأقرت الجمعية العامة ذلك. وأكدت الأمانة، في هذا الصدد، أنه قد بذل كل جهد ممكن لضمان ترشيد الموضوع العام للمؤتمر وبنود جدول أعماله ومواضيع حلقات عمله، وذلك حرصاً على مواصلة النجاح الذي تحقّق في المؤتمر الثالث عشر وإعمالاً لقرار الجمعية العامة ٢٠٦/٧١. وذكرت المشاركون بأن الموضوع الرئيسي صُمم ليكون مظلة شاملة للبنود الموضوعية في جدول الأعمال ولمواضيع حلقات العمل والمناقشات التي ستجري في إطارها أثناء المؤتمر، ودعتهم، بناءً على ذلك، إلى إجراء مناقشة عامة طموحة حول العلاقة بين الموضوع الرئيسي للمؤتمر والبنود الموضوعية في جدول أعماله، وما يترتب على تلك العلاقة من تبعات سياسية. وأوضحت أنه من باب تيسير أعمال التحضير للاجتماعات الإقليمية التحضيرية وللمؤتمر نفسه والمناقشات التي ستجري خلالها، فقد جمع دليل المناقشة بين بنود جدول الأعمال، التي تتناول مسائل تحظى باهتمام عالمي واسع النطاق، ومواضيع حلقات العمل ذات الصلة، على أساس أن حلقات العمل هذه مصممة لتعالج مواضيع أكثر تحديداً وتستند إلى تجارب ونهج عملية.



- ٢- وقدم ممثلو الأمانة عروضاً إيضاحية بشأن الموضوع الرئيسي والبنود الموضوعية في جدول أعمال المؤتمر ومواضيع حلقات العمل التي ستعقد في إطاره.
- ٣- وبناء على وقائع هذا الاجتماع، أعد الموجز التالي للمداوالات وحددت توصيات دون مفاوضات بين المشاركين.

ألف- الموضوع الرئيسي لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية: "النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"

ملخص المداوالات

- ٤- أكد الاجتماع على علاقة التعاضد القائمة بين سيادة القانون ومنع الجريمة والعدالة الجنائية والتنمية المستدامة، التي تتجلى في الترابط بين الهدف ١٦ من أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والأهداف والغايات الأخرى ذات الصلة. وأفاد المشاركون في هذا الصدد بجهود بلدانهم الوطنية والدولية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، التي تدعم بدورها أيضاً تنفيذ هذا البعد الكامل في الخطة.
- ٥- وفي معرض التنويه بالطابع المترابط لخطة التنمية المستدامة، أُشير إلى استحالة التنمية بدون قوانين تحمي المجتمع من جميع أشكال الجريمة والعنف. وأُشير أيضاً إلى أن منع الجريمة يتطلب بشدة توطيد التعاون الدولي وتعزيز الشراكات الدولية للتمكن من تنفيذ الخطة على نحو كلي ومتعدد الأبعاد.
- ٦- ورحب الاجتماع أيضاً بالموضوع العام للمؤتمر الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبتوقيته الفريد، وأشير إلى أنه يستند إلى الموضوع العام لإعلان الدوحة الذي اعتمد في المؤتمر الثالث عشر. وأشاروا في هذا الصدد إلى أن المؤتمر الثالث عشر قد أتاح حواراً متعمقاً مازال يدور حتى اليوم حول أهمية سيادة القانون في تنفيذ خطة التنمية المستدامة.
- ٧- وأكد أيضاً على أن الموضوع العام للمؤتمر الرابع عشر مهم للغاية في تسليط الضوء على أهمية بناء نظم فعالة لمنع الجريمة وللعدالة الجنائية تتسم بالقوة و باحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان.

نتائج المداوالات

- ٢- حُدِّدَت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:
- (أ) مراعاة أهمية ضمان أن يأتي إعلان كيوتو المقبل برسالة سياسية شاملة قوية تجسد، ضمن ما تجسد، التزامات المجتمع الدولي إزاء تنفيذ خطة التنمية المستدامة. وأوصى الاجتماع أيضاً بأن يكون إعلان كيوتو المقبل واجب التطبيق وقابلاً للتنفيذ وأن يستوعب الاحتياجات المختلفة للدول الأعضاء على نحو لا يتعارض مع مبادئها ومعقداتها، وأن يجسد أيضاً التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأولويات تلك البلدان واحتياجاتها، وأن يتفق مع مبادئ المسؤولية المشتركة للدول إزاء تعزيز برامج التنمية البشرية؛

(ب) الاستثمار في تدريب الاختصاصيين في مجالات منع الجريمة والعدالة الجنائية من خلال تدعيم قدراتهم ومعارفهم حتى يتمكنوا من أداء وظائفهم وواجباتهم بكفاءة وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم وكذلك تعزيز التعاون الدولي، على أن يُراعى في هذا الشأن أن هذه الأمور هي مقومات رئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة؛

(ج) استكمال نهج سيادة القانون التقليدية بنهج شاملة تركز على الناس، ولاسيما الأطفال والشباب، من أجل تدعيم الثقة والاحترام بين أفراد عامة الناس إزاء القانون وإنفاذه، مما يعزز من ثقافة احترام القانون؛

(د) التأكيد على أهمية تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال العمل على منع الجريمة والاضطلاع بنهج للعمل مع جهات متعددة من أصحاب المصلحة تشمل طائفة واسعة من الإجراءات المحلية في مجالات مختلفة، مثل قطاعات التربية والتعليم والصحة والرعاية الاجتماعية؛

(هـ) توطيد دور لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية حتى تواصل النهوض بوظيفتها باعتبارها الجهاز الأساسي لصنع السياسات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يوفر ساحة للحوار من أجل الممارسين وسائر الجهات المعنية من أجل النهوض بالتعاون الدولي في معالجة المسائل الجنائية وبناء الشراكات.

باء- البنود الموضوعية وحلقات العمل

- ١- الاستراتيجية الشاملة لمنع الجريمة من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (البند ٣ من جدول الأعمال)؛ ومنع الجريمة بالاستناد إلى الأدلة: الاستفادة من الإحصاءات والمؤشرات والتقييم في دعم الممارسات الناجحة (حلقة العمل ١)

ملخص المداومات

٩- أُقرَّ بأن الاستراتيجية المتعددة الجوانب لمنع الجريمة بالغة الأهمية في العمل على منع الجريمة والعنف وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد الاجتماع في هذا الصدد على أن توفير برامج تدريب وبناء للقدرات من أجل الاختصاصيين، بما يشمل أفراد النيابة العامة وضباط الشرطة والمراقبة والمؤسسات الإصلاحية، مقوم رئيسي لضمان تعزيز التنسيق والتعاون بينهم، بما يشمل التنسيق والتعاون على الصعيد الإقليمي.

١٠- وكان من بين المسائل التي ناقشها المشاركون في الاجتماع مناقشة دقيقة وقاية الأطفال والشباب من الانخراط في الجريمة وبناء قدرتهم على الصمود، وكذلك استخدام تدابير تعليمية وتربوية واجتماعية وصحية، وكذلك مبادرات رياضية، من أجل تعزيز جهود العمل على منع الجريمة. وجرى التأكيد في هذا الصدد على أهمية الاستثمار في استراتيجيات ترمي إلى منع استغلال الأطفال لأغراض الاتجار بالبشر أو الإرهاب.

١١- وناقش الاجتماع أيضا أهمية الإجراءات والتدخلات المتعددة الأبعاد، التي توحد بين جهود الأسرة وأجهزة حماية الطفل والاختصاصيين والخبراء المتخصصين في مجالات الصحة والتربية

والتعليم، من أجل تأمين اتباع نهج متمحور حول الطفل في مجال العمل على منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية.

١٢- وأشار الاجتماع إلى الحاجة إلى اتباع نهج كلية لمنع الجريمة تجمع بين تدخلات على صعيد الأسرة والمجتمع المحلي والمدرسة.

١٣- كما أكد الاجتماع على أهمية التمكين الاقتصادي للشباب، بما يشمل توفير فرص العمل لهم، مما سيشجعهم على القيام بدور قيادي في استهلال وتنفيذ برامج وأنشطة مبتكرة ومختلفة في هذا الشأن. وشدد في هذا الشأن على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

١٤- وأشار إلى أن العمل على منع الجريمة لا يمكن أن ينجح دون إشراك المجتمع ككل ودون التعاون مع الشباب بغية تمكينهم باعتبارهم قوى للتغيير الإيجابي، مما يدعم بدوره من ثقة الجمهور العام في أجهزة إنفاذ القوانين ويوطد من تعاونه معها، الأمر الذي يعزز ثقافة احترام القانون.

١٥- وأشار الاجتماع إلى أهمية مفهوم الحفارة المجتمعية مؤكداً في هذا الصدد على الحاجة إلى نموذج جديد قائم على التحول من مفهوم "قوات الشرطة" إلى مفهوم "خدمات الشرطة".

١٦- وشدد الاجتماع على أهمية مراعاة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات في برامج وتدخلات منع الجريمة.

١٧- وأكد على أهمية نهج منع الجريمة القائمة على الأدلة، بما يشمل تدعيم عمليات جمع البيانات. وأشار إلى أن عمليات جمع البيانات ينبغي أن تتم وفقاً لمقتضيات التشريعات الوطنية لضمان سلامة تنفيذها.

نتائج المداولات

١٨- حددت التوصيات التالية، التي لم يتفاوض المشاركون بشأنها:

(أ) تضمين منع الجريمة في جميع السياسات والبرامج الاجتماعية والاقتصادية المناسبة، ولاسيما ما يؤثر منها على الشباب، مع إيلاء اهتمام خاص للبرامج التي تركز على زيادة فرص الشباب في التعليم والترفيه والتوظيف؛

(ب) ضمان توفير الحماية الكاملة للأطفال وتعزيز حقوقهم وتوفير الدعم التقني للاختصاصيين وموظفي إنفاذ القوانين والقضاة من خلال استراتيجيات شاملة لمنع الجريمة تستند إلى أدلة وتقوم على ممارسات وتجارب وخبرات جيدة؛

(ج) تدعيم العمل على منع الجريمة على صعيد المجتمعات المحلية وتوثيق الترابط الاجتماعي بسبل مختلفة، منها استحداث آليات للتنسيق على الصعيد المحلي لتشجيع المشاركة النشطة من جانب منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والتعليمية وسلطات إنفاذ القوانين والاختصاصيين الصحيين ومخططي المدن والأخصائيين الاجتماعيين؛

- (د) الترويج لممارسات فعالة ذات منحى عملي في مجال الحفارة المجتمعية وأعمال الشرطة تتماشى مع المعايير والقواعد الدولية بهدف توطيد الثقة بين المواطنين والشرطة وتعزيز العمل بصورة شاملة على منع الجريمة؛
- (هـ) استحداث آليات للتعاون بين الوكالات من أجل وضع استراتيجيات وطنية فعالة وشاملة لمنع الجريمة تشارك فيها جميع الجهات المعنية في المجتمع (أجهزة التعليم والمجتمعات المحلية والشرطة والنيابة العامة والقضاء وهلم جرا) على صعيد الدولة وعلى المستويات المحلية، استنادا إلى بحوث اجتماعية وجنائية؛ والحرص، عند القيام بذلك، على زيادة الجهود المبذولة لمنع الجريمة من أجل تخفيض معدلات الجريمة والعنف، والترويج لنهج قائم على حقوق الإنسان في مجال منع الجريمة مع التركيز بخاصة على الشباب؛
- (و) تضمين سياسات واستراتيجيات منع الجريمة جوانب معنية بتعزيز سيادة القانون، بما يشمل العمل على تثقيف الشباب وتوعيتهم من أجل تعزيز ثقافة احترام القانون؛
- (ز) الترويج لنهج لمنع الجريمة تشمل برامج للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مثل برامج تنمية المهارات الوالدية ومهارات الحياة لدى الشباب، والوقاية المجتمعية من خلال المشاركة الإيجابية من جانب الجهات المعنية في المجتمع المحلي، والحد من فرص التردّي في هاوية الجريمة من خلال حسن التصميم البيئي وتزويد الضحايا المحتملين بالمعلومات اللازمة، ومنع معاودة الإجرام من خلال توفير برامج لإعادة الإدماج في المجتمع من أجل الجناة في السجون وفي المجتمعات المحلية؛
- (ح) منع العصابات الإجرامية، بما يشمل عصابات الجريمة المنظمة والجماعات المتطرفة العنيفة والتنظيمات الإرهابية، من تجنيد الأطفال واستغلالهم وإيذائهم والتصدي لذلك بتدابير مناسبة، على أن يُراعى عند القيام بذلك اختلاف معطيات الواقع والخبرة والتجربة بين الشباب والتصدي لعوامل الخطر التي تهددهم وتلبية احتياجاتهم؛
- (ط) دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حتى يواصل الاضطلاع بدوره الرئيسي في توفير الخبرات الفنية والمساعدة التقنية للدول الأعضاء في مجال منع الجريمة من خلال مختلف برامجها العالمية الجارية، مثل البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة والبرامج الأخرى ذات الصلة المتعلقة بالحفارة المجتمعية والتنمية البديلة وسبل العيش المستدامة؛
- (ي) زيادة الجهود المبذولة لجمع وتبادل المعلومات والبيانات حول نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية للمساعدة على وضع سياسات قائمة على الأدلة بشأن منع الجريمة والحد من معدلات الإجرام والعنف، وكذلك تحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة ومكافحة الفساد؛
- (ك) تبادل البيانات والمعلومات المتاحة حول قضايا منع الجريمة والعدالة الجنائية ذات الصلة، وتحسين التنسيق في الأنشطة المتعلقة بالبيانات وتجنب الازدواجية بين المبادرات الرامية إلى جمع البيانات؛
- (ل) مسح الاحتياجات القائمة ووضع مبادرات بحثية مشتركة لزيادة فهم نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية؛

(م) توفير الدعم للبلدان من أجل تحسين قدرتها على جمع البيانات وإنتاجها وتبادلها بسبل مختلفة، منها استخدام منهجيات جديدة لقياس الجانب الخفي من الجريمة، وتطبيق نظام التصنيف الدولي للجريمة للأغراض الإحصائية وتنفيذ دراسات استقصائية لضروب الإيذاء وأخرى بشأن الفساد.
